مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

خلال ندوة نظمتها ديوانية "دار معرفي" مساء أمس الأول

مرشحو الأولى: نأمل في مخرجات نيابية تعمل على إصلاح العلاقة المتوترة بين السلطتين

عبدالله المحيلبي ود. علي جمال وفهد المسعود ونزار جمعة في دار معرفي

دعا مرشحو الدائرة الأولى الناخبين الى تحمل مسؤولياتهم في ايصال نواب يعملون على تهدئة التصعيد السياسي في الكويت من خلال اصلاح العلاقة المتوترة بين السلطتين، منبهين الى ضرورة تغيير النهج المتبع في اختيار الوزراء من خلال استشارة اعضاء مجلس الأمة واستشارة الكتل السياسية وذلك للوصول الى توافق فكري يسهل من عملية التعاون ويتفادى الاحتقان السياسي المستمر

وفي هذا السياق اكد مرشح الدائرة الاولى عبدالله المحيلبي أن للدستور الكويتي ثوابت وقيما ونصوصا دستورية لا يجوز العبث بها لأي سبب كان لما لها من مكانة وقيمة حقيقية لدى المواطن الكويتي الذي يدرك أن الدستور هو الذي سينشله من أي مأزق يقع به خصوصا أنه ينص على المساواة بين أفراد المجتمع الكويتي وتم اعتماد هذا الدستور في زمن لم يشهد الفرقة التي يشهدها زماننا هذا مضيفا أن هناك من يقول انه شيعي ومن يقول انه سني وهذه أمور لو رجعنا لدستورنا لوجدناه ينفيها ويرفضها.

وشدد المحيلبي خلال ندوة الإصلاح السياسي التي نظمتها ديوانية «دار معرفي» مساء امس الاول على ضرورة إيقاف أي محاولات لتعديل مواد الدستور في هذا الوقت مؤكدا أن مثل هذه المحاولات يجب ألا تقبل في ظل وجود احتقان سياسي أصبح موجود وواقعا ويجب ألا ننكره.

وقال «هناك عدة أمور يجب القيام بها لتهدئة التصعيد السياسي في الكويت ولإصلاح العلاقة المتوترة بين السلطتين أهمها تقدير الناخب الكويتي لحجم مسؤوليته تجاه اختيار الشخص الأمثل لتمثيل الأمة في الفترة المقبلة ويجب عليه تقدير الظروف التي تمر بها البلاد من خلال الاختيار الصحيح الذي سوف يساهم في تفادي البلاد لهذه الظروف».

وأضاف قائلا «هناك أيضا مسؤولية ملقاة على عاتق الحكومة وهي حسن التعامل مع النواب وكسب أغلبية برلمانية داخل قاعة عبدالله السالم من خلال تقديم رؤية واضحة لعملها تريح النواب وتجعل منها حكومة متعاونة مع ممثلي الأمة».

ومن جانبه أوضح مرشح الدائرة الاولى د.علي جمال أن من وضع الدستور الكويتي منذ إنشائه في الستينيات ذكر انه يجوز تعديله بعد 5 سنوات ولكن «الدستور لم يتغير منذ ذلك الزمان ويجب على الجميع النظر في هذا الموضوع وتطوير دستورنا بما يتوافق مع العصر الجديد ولكن السؤال الأهم هو هل في حال تغيير الدستور ستستقر الأمور على مستوى المشهد السياسي؟»

وأشار جمال الى أن الأرضية السياسية غير صالحة حاليا لعمل تعديلات على الدستور ويجب علينا الآن النظر للمشاكل التي يعاني منها مجتمعنا الكويتي خصوصا بعدما وصلت الأمور إلى الطريق المسدود فيما يتعلق بعمل السلطتين مبينا أن هناك أحزابا في الكويت غير معلنة وتعمل تحت مسمى آخر غير الأحزاب ويجب تنقيتها ومراقبة عملها وتمويلها وعدم تركها تعمل بالخفاء.

ورفض اقتحام قاعة عبدالله السالم واصفا الواقعة بالتاريخية والسابقة الخطيرة ويجب محاسبة الفاعلين أيا كانت دوافعهم واختتم حديثة بالقول إن أقرار قانون خاص بالذمة المالية أصبح مطلبا لكافة الشعب الكويتي لما لهذا القانون من أهمية.

ومن ناحيته شدد مرشح الدائرة الأولى فهد المسعود على ضرورة فصل عمل السلطتين لتفادي ما يحدث من احتقان سياسي في البلاد موضحا أن من ابرز مشاكل المجالس والحكومات الماضية تدخل النائب بعمل الحكومة وذلك لإرضاء ناخبيه وأضاف قائلا لابد من فصل السلطات فالمشرع يجب أن يأخذ دوره كمشرع ومنفذ وهنا يكون العمل والانجاز واضحا للجميع وهو مطلب للجميع أيضا فمساعي النواب لإرضاء ناخبيهم اصبحت تقام على حساب عمل الحكومة وهذا ما يرفضه الوزراء وتنتج عنه مشاكل بين السلطتين تتسبب بالاحتقان.

وفيما يتعلق بالحلول الأنسب لتفادي الاحتقان ذكر قائلا «لا يوجد حل سوى اختيار الناخبين لنواب لديهم الرؤية الصحيحة لتطوير البلد ولخدمة الكويت بعيدا عن الاختيار الذي تحكمه الطائفية أو القبلية فعلى الناخب أن يضع نصب عينيه الكويت عندما يختار ممثلي الأمة».

ودعا المسعود لضرورة استحداث لجنة في مجلس الأمة أو تشريع قانون يحاسب النائب على ما يتلفظ به من ألفاظ بذيئة داخل قبة عبدالله السالم.

بدوره أكد مرشح الدائرة الأولى د.نزار جمعة أن المطالبة بالإصلاح السياسي كان شعار حملته الانتخابية منذ عام 2006، مشيرا إلى أن هناك عدة أمور طالب بوجودها من باب الإصلاح السياسي حيث نوه قائلا «منذ العام 2006 وأنا أطالب بتعديل قانون الانتخابات كخطوة أولى للإصلاح فيجب أن تكون الكويت دائرة انتخابية واحدة لنبذ الطائفية والقبلية».

وأضاف جمعة «أن قانون الذمة المالية لابد من وجوده للكشف عن ذمم النواب فلا يمكن ابقاء نائب ليمثل الأمة وهناك شكوك تحوم حول ذمته المالية».

● عادل الشنان

المحيلبي: ضرورة تغيير النهج المتبع في اختيار الوزراء باستشارة الكتل السياسية وأعضاء المجلس

جمال: الأرضية السياسية الحالية غير مهيأة للتعديلات الدستورية

المسعود: ضرورة تفعيل المادة 50 بفصل السلطات لتفادي الاحتقان السياسي

جمعة: يجب تحويل الكويت إلى دائرة انتخابية واحدة لنبذ القبلية والطائفية

خلال حضورهم ملتقى ديوانية خالد الراشد في السرة

مرشحو "الثالثة": الأزمات السياسية تنتهي بحكومة قوية وبرلمان يقدم نوابه مصلحة الوطن على المصالح الشخصية

مرشحو الدائرية الثالثة نبيلة العنجري وخالد الغانم وفيصل اليحيى وحامد العميري خلال ملتقى أقيم في ديوان الراشد

أجمع عدد من مرشحي الدائرة الثالثة على أن حل الأزمات السياسية في البلاد يأتي من خلال حكومة قوية ومجلس أمة قوي، داعين إلى حسن الاختيار من الناخبين للمرشح الذي يخاف على مصلحة البلد ويقدمها على مصالحه الشخصية، وذلك خلال مشاركتهم في الملتقى الذي عقد مساء أمس الأول في ديوانية خالد الراشد في السرة.

وقالت المرشحة نبيلة العنجري: إن ما نشاهده اليوم في الدول المحيطة من نهضة وتنمية هو في الأساس مشاريع وخطط كويتية سحبت من أدراجنا وطبقت بمهنية وحرفية عالية المستوى، وهذا يرجع إلى عدم الجدية والتراخي والفساد الإداري في الكويت.

وتحدثت عن التأثيرات الإقليمية على الداخل الكويتي، مشيرة إلى أن خروج آخر جندي أميركي من العراق سيحدث شيئا لا تحمد عقباه، وقد حصلت بعض التفجيرات في العراق، وكذلك الكويت ستتأثر بما يحدث في سورية إضافة إلى تصعيد الملف الإيراني فيما يتعلق بحقول النفط لافتة إلى أن كل ذلك يحتم على الكويت العمل على توحيد كل القوى السياسية وكل الشعب الكويتي من أجل كويتنا.

وأكدت العنجري أن أبرز قضية ستتناولها في برنامجها الانتخابي هو الإصلاح الشامل وتنظيف البلد من عوامل الفساد، ومن غير هذا الشرط فلن نخرج من الدائرة المفرغة، وستبقى أزمة الثقة موجودة وسنتجه الى مواجهات جديدة وربما أكثر خطورة وعنفا.

من جانبه، قال المرشح خالد الغانم إن الأزمات السياسية التي تشهدها الكويت حاليا لا مخرج لها إلا بحسن الاختيار من الناخبين للمرشح الذي يخاف على مصلحة البلد ويقدمها على مصالحه الشخصية، لافتا الى ان تلك التخبطات التي تشهدها الساحة السياسية أدت بدورها الى وقف عجلة التنمية، وظهور الفساد على السطح حيث أصبح الفساد سمة.

ولفت الغانم الى أن خطة التنمية التي وضعتها الدولة لا تمتلك الرؤية الواضحة، مشيرا إلى أن التنمية الحقيقية تكمن في استغلال الطاقات الشبابية وتطويرها، مضيفا تجاهل الحكومة للكوادر الشبابية المتميزة، ما دفعها إلى الهجرة الى الدول المجاورة، داعيا لمنح شباب الكويت المبدعين كل التسهيلات المعنوية والمادية للحفاظ عليهم والاستفادة من خبراتهم.

ورأى الغانم أنه من الضروري التصدي بحزم لسياسة الفرز القبلي والفئوي والطائفي الذي يشهدها المجلس، مشيرا إلى أن هناك محاولات لتعكير صفو المجتمع الكويتي الذي جبل على التآخي ويجب الحذر منها لأن الكويت تحتضننا جميعا.

وقال إن التخبط والإهمال وصل الى القطاع الصحي، حيث لم تقم الحكومة منذ عام 1981 ببناء أي مستشفيات جديدة بالرغم من الحاجة الماسة لإنشاء مراكز صحية ومستشفيات في ظل استحداث مناطق جديدة في البلاد والزيادة السكانية، حيث إن هناك أعدادا كبيرة من المواطنين يقومون بالمراجعة الصحية في المراكز الصحية التي لا تستوعب تلك الأعداد من المراجعين.

وتابع ان بناء مستشفى جابر الأحمد لا يحل المشكلة الصحية، بل نحتاج إلى بناء مستشفيات جديدة لكي تستوعب الأعداد الكثيرة من المراجعين، الذين أصبحوا يتوجهون الى القطاع الخاص نتيجة طول المواعيد في المراكز الصحية وتردي الخدمة الصحية في المستشفيات الحكومية التي أصبح المواطن يخشى أن يدخلها.

بدوره، أكد المرشح المحامي فيصل اليحيى أنه على يقين بأن الأساس في حل جميع مشاكل المواطن والمجتمع ينطلق من ضرورة عودة السيادة للأمة وتفعيل نظرية اختيار الأكفأ كأساس للوظائف التنفيذية العليا بالدولة، مضيفا أن التنمية والتطور في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد وغيرها من القضايا ستكون نتيجة حتمية لدولة تسود فيها روح القانون، ويتم اختيار الرجل المناسب في المكان المناسب، ولفت اليحيى الى أن هناك أسئلة عدة مستحقة ينبغي على الناخب أن يطرحها على المرشح، منها ما هي أولوياتك في حال وصولك للمجلس، وهل ستخصص معظم جهدك البرلماني في التنمية الاقتصادية أم في التطوير التعليمي أم في الرعاية الصحية، أم استصدار قوانين تكون حبرا على ورق وتكديس اقتراحات تكون حبيسة الأدراج لم تخرج البلد من الحلقة المفرغة التي تدور فيها منذ سنوات؟!

أما المرشح حامد خليفة العميري فقال إن مشكلة الكويت تكمن في أنها تطبق المركزية في الإدارة فكل شيء في يد الوزير، فيجب أن تعطى المحافظات كل السلطات التي في يد الوزير حتى تحدث عملية التنمية، مشيرا إلى ضرورة أن نأخذ الإمارات العربية المتحدة مثالا في التنمية، حيث إن كل إمارة مستقلة بذاتها في التنمية، وان التنمية لا تأتي إلا من خلال المنافسة بين المحافظات في الكويت.

● دارين العلي

العنجري: عدم الجدية والتراخي والفساد الإداري أدت إلى هجرة الاستثمارات من الكويت وتنفيذها في دول أخرى

الغانم: التخبطات التي تشهدها الساحة السياسية أدت إلى وقف عجلة التنمية

اليحيى: حل مشاكل المواطن والمجتمع ينطلق من اختيار الأكفأ

مرشحون: نطالب بحكومة قوية تواجه المجلس والنهوض بالخدمات العامة

د.أسيل العوضي

سيد حسين القلاف

فيصل الدويسان

تمنى عدد من المرشحين ان يكون التعاون هو سيد الموقف بين الحكومة والمجلس المقبل، مشددين على انه من دون تعاون فإن جميع القضايا التي يعاني منها المواطن لن تتحقق، مطالبين بحكومة قوية تواجه المجلس بالأدلة والبراهين.

وأكد المرشحون خلال لقاء جمعهم أمس الأول في ديوان علي المتروك على ضرورة النهوض بجميع الخدمات التعليمية والصحية والإسكانية، مطالبين الناخبين بضرورة إحداث تغيير في تركيبة مجلس الأمة المقبل حتى يتحقق الاستقرار ونتجنب الفوضى.

وفي هذا السياق قال مرشح الدائرة الأولى حسين القلاف: «لم نر في التاريخ ان يحيل حاكم أمر البلاد الى الأمة»، مشيرا الى ان ما قام به صاحب السمو الأمير بقبول استقالة الحكومة وحل مجلس الأمة وإحالة الأمر الى الأمة سابقة تاريخية، مشددا على أن مصير الكويت في الوقت الحالي هي الا ثمرة للصراع الحاصل بين مجموعة من المتنفذين، وصولا الى أصحاب الأجندات الخاصة ممن حاولوا ركوب موجة الربيع العربي لارضاء مصالحهم».

من جانبه، اكد مرشح الدائرة الأولى فيصل الدويسان ان «الاختلاف موجود في المجتمع الكويتي ليس فقط بين الحكومة والمجلس وانما بين الجماعات والتيارات السياسية»، لافتا إلى أن هناك من يتربص بالكويت والمنطقة العربية، مضيفا بالقول «أرى يد الصهيونية تلعب في المنطقة، فإسرائيل لا تستطيع أن تبقى إلا من خلال وطن عربي مقسم»، محذرا من أن أي خلاف سياسي يجب أن يحل من خلال الأدوات الدستورية، وعلينا أن نرتضي بالديموقراطية أداة لحل مشاكلنا، مشددا على ضرورة أن تكون المرحلة المقبلة توافقية.

من جهتها، قالت مرشحة الدائرة الثالثة د.أسيل العوضي: من خلال تجربتي البسيطة داخل مجلس الأمة لاحظت ان البعض يحاول جر البلد والمجلس الى فريقين اما ان تكون في صف المعارضة على طول الخط أو أن تكون موالاة على طول الخط أيضا. علما أن أهل الكويت بصفة عامة لا ينتمون لفريق ضد آخر، مشيرة الى أن الاصطفاف أنهك المجتمع، مما أثر على أداء النواب وجعلهم يتخذون مواقفهم بحسب عواطفهم.

وأضافت العوضي: «التحدي الكبير أمام النائب أن يثبت على مبدئه وقناعته، واجتهدت في ذلك ولم أتخذ موقفا أسفت عليه، فدائما ما كان تصويتي على القضايا المطروحة بحسب قناعاتي».

ودعت العوضي الجميع لممارسة أدوارهم، وقالت: «الكويت تحتاج أداء واجبنا الوطني من خلال صناديق الاقتراع، مبينة أنه في انتخابات 2009 كانت نسبة التصويت في الدوائر الانتخابية الأولى والثانية والثالثة 50٪ أي أن نصف مواطني الدوائر الثلاث لم يكن لهم تمثيل نيابي».

وردا على سؤال حول عدم لجوء النواب الى قواعدهم الانتخابية في القضايا المصيرية، قالت: «شخصيا أحاول الوصول لأكبر قدر من قواعدي الانتخابية الا ان الدوائر في نظامها الخمس أصبحت كبيرة جغرافيا، وليس من السهل الوصول الى كافة القواعد الانتخابية في الدائرة».

وذكرت العوضي ان الشارع الكويتي منقسم في كافة القضايا ولم نجده مجتمعا على موقف واحد في اي قضية، ومن الصعب جدا اتخاذ موقف يرضي الجميع.

بدوره قال مرشح الدائرة الثالثة سعود السمكة: «شأني شأن كل أهل الكويت قلق ومتحسر على ما آلت اليه الأوضاع السياسية في البلد وهذا القلق نابع من انه ليس هناك أدنى مبرر بأن يكون لدينا هذا الاختلاف، لأننا بحمد الله وفضله لدينا كل عناصر الاستقرار والتنمية والبناء فنحن دولة صغيرة ولدينا وفرة مالية تؤهلنا للبناء لنصبح في مصاف الدول المتقدمة اذا لم يكن اكثر ولدينا عدد كبير من الشباب المتعلم والمتخصص في شتى التخصصات فكل هذه العناصر من شأنها ان تجعلنا في مصاف الدول المتقدمة ولكن للأسف بدأنا نسيء للحرية ونسيء استخدام الديموقراطية وبدأنا نمارس معارضة من اجل المعارضة التي تهدم ولا تبني وتريد هدم أركان الدولة وتخريب النظام الديموقراطي الذي ننعم تحت ظله، داعيا الناخبين الى تحري الدقة في الاختيار الذي سيحمل أمانة تمثيلكم وان يكون من الذين لديهم تاريخ مشرف ومن العناصر التي تملك مؤهلات التشريع لأن الكويت فعلا لم تعد تحتمل هذه الدوامة من التأزيم ولا ينقصنا الا إدارة حكومية تعي معنى المسؤولية وبحاجة الى مجلس يتألف من رجالات دولة بحيث يضع يده بيد الحكومة لتسير السفينة نحو بر الأمان».

من جهته، قال مرشح الدائرة الأولى عبدالله الغريب: «أنا حزين جدا لما وصلت اليه الأمور في البلد وفي المجلس لأن الهدف الأول من انشاء هذا المجلس منذ تأسيسه هو بناء مجتمع راق بالاهتمام بالبنية الأساسية للدولة والاهتمام بالمواطن ولكن في الفترة الأخيرة تغير هذا الحال وأصبحت المصالح الشخصية هي التي تدير الحوار وكثرة الاستجوابات جاءت لهدف إفشال هذه الديموقراطية والبعض لديه أهداف او أجندات خاصة سواء من داخل البلد او من خارجه، مبينا ان النواب الذين كانوا في صف المعارضة كان همهم الإصلاح».

● عادل الشنان